



ملخص

الاقتصاد الفعلي: بقيت البيانات الاقتصادية قوية خلال مارس، حيث انتعشت مؤشرات الطلب المحلي وقفزت مبيعات الاسمنت إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق.

القروض المصرفية: بقي النمو السنوي للقروض المصرفية إلى القطاع الخاص في مسارها بط بسبب المقارنة بمستويات سابقة مرتفعة، لكن النمو الشهري شهد تحسناً في مارس.

مؤشرات السيولة لدى البنوك: ارتفعت الودائع المصرفية بسبب الزيادة الكبيرة في الودائع تحت الطلب، في حين تناقص حجم الودائع الادخارية. بقي فائض ودائع البنوك لدى "ساما" مرتفعاً جداً، بينما تراجع معدل القروض إلى الودائع بدرجة طفيفة خلال مارس.

أرباح البنوك: أدت زيادة الإقراض وارتفاع الودائع وانخفاض كلفة التمويل إلى دعم أرباح البنوك، التي سجلت مستوى قياسياً جديداً خلال مارس مقارنة بنفس الفترة من الأعوام الخمس الماضية.

التضخم: بقي التضخم الشامل في مارس مستقراً عند مستوى 3,9 بالمائة وذلك للشهر الثالث على التوالي، بينما سجل التضخم الأساسي وهو مقياس مقدّر عن طريق جدوى للاستثمار تراجعاً طفيفاً.

ميزان المدفوعات: أظهرت البيانات الكاملة لميزان المدفوعات للعام 2012 أن فائض الحساب الجاري بلغ 172 مليار دولار (23,7 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي)، بانخفاض قدره 6,3 مليار دولار عن التقديرات الأولية للميزانية.

التجارة الخارجية: تراجعت الواردات والصادرات غير النفطية على حد سواء في فبراير. لكن خطابات الاعتماد التي تم فتحها لتغطية الواردات سجلت مستوى قياسياً في مارس، ما يشير إلى توقعات بقوة الطلب المحلي خلال الفترة القادمة.

النفط: ظل خام برنت يتراجع بصورة مستمرة منذ تسجيله أعلى مستوى له خلال عام 2013 في مطلع فبراير. وقد ساهمت البيانات الاقتصادية المخيبة للأمال من الصين وألمانيا والولايات المتحدة في هذا المسار التنزلي.

أسعار الصرف: تراجع الدولار مقابل كل من اليورو والجنيه الاسترليني بسبب ضعف بيانات نمو الاقتصاد الأمريكي بأكثر مما كان متوقعاً.

سوق الأسهم: حافظ مؤشر "ناسد" على مسار أفقي خلال أبريل، حيث شكلت المخاوف بشأن نمو الاقتصاد العالمي ضغطاً على أسعار السلع بما فيها النفط.

الأداء حسب القطاعات: ارتفعت تسعة من قطاعات السوق الـ 15 خلال أبريل، وجاءت القطاعات الأكثر انكشافاً أمام حالة عدم اليقين التي تسود المنطقة والعالم ضمن المجموعة الأضعف أداءً.

نتائج الربع الأول: بلغت الأرباح الصافية لشركات المساهمة خلال الربع الأول نحو 23 مليار ريال، منخفضة بنسبة 10,7 بالمائة عن الربع المماثل من العام الماضي ولكنها مرتفعة بنسبة 16 بالمائة مقارنة بالربع السابق.

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على:

د. فهد التركي
رئيس الدراسات والأبحاث
falturki@jadwa.com

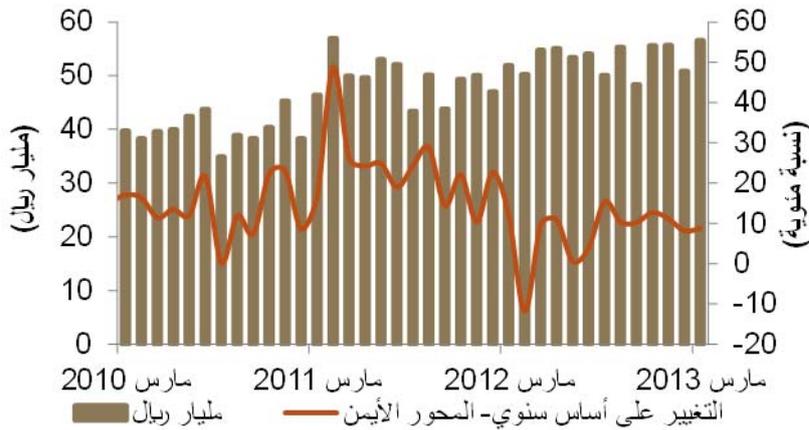
الإدارة العامة:
الهاتف +966 1 279-1111
الفاكس +966 1 279-1571
صندوق البريد 60677، الرياض 11555
المملكة العربية السعودية
www.jadwa.com



الاقتصاد الفعلي

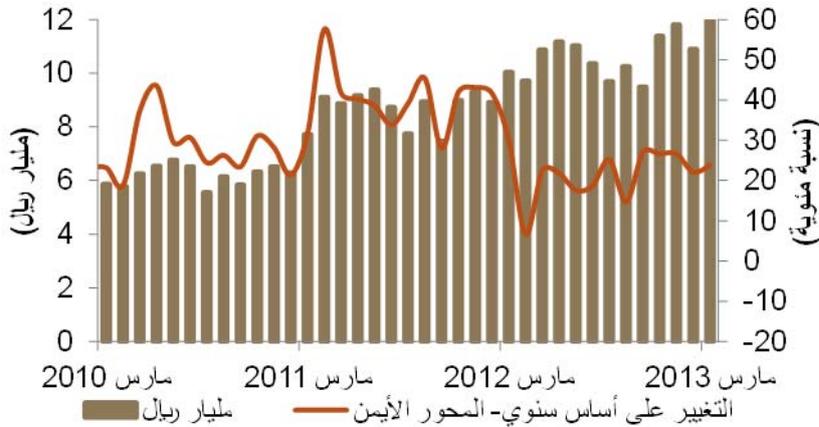
بقيت البيانات الاقتصادية قوية خلال مارس. وقد انتعشت مؤشرات الطلب المحلي، حيث سجل كلا مؤشري الإنفاق الاستهلاكي الذين نتابعهما مستويات قياسية جديدة، كما قفزت مبيعات الاسمنت إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق.

قيمة السحوبات النقدية من ماكينات الصرف الآلي



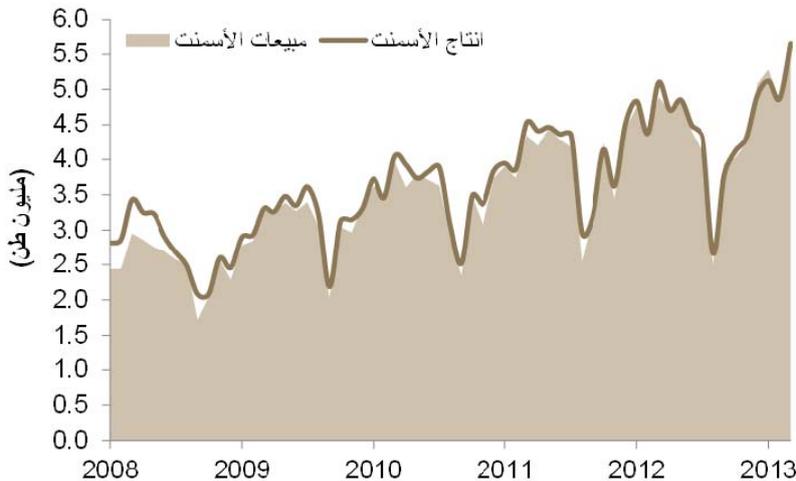
عكست السحوبات النقدية من ماكينات الصرف الآلي التراجع الذي شهدته الشهر السابق، مسجلة مستوى قياسياً جديداً في مارس.

قيمة معاملات نقاط البيع



كذلك ارتفعت قيمة معاملات نقاط البيع بنسبة 23,8 بالمائة في مارس، مسجلة أعلى مستوى لها على الإطلاق.

إنتاج الاسمنت ومبيعاته



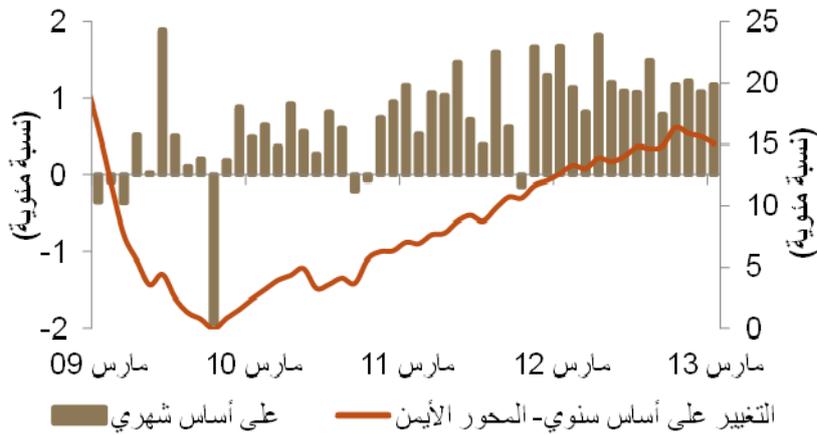
أيضاً قفزت مبيعات الاسمنت إلى أعلى مستوياتها في مارس، مرتفعة بنسبة 11,4 بالمائة على أساس المقارنة السنوية.



القروض المصرفية

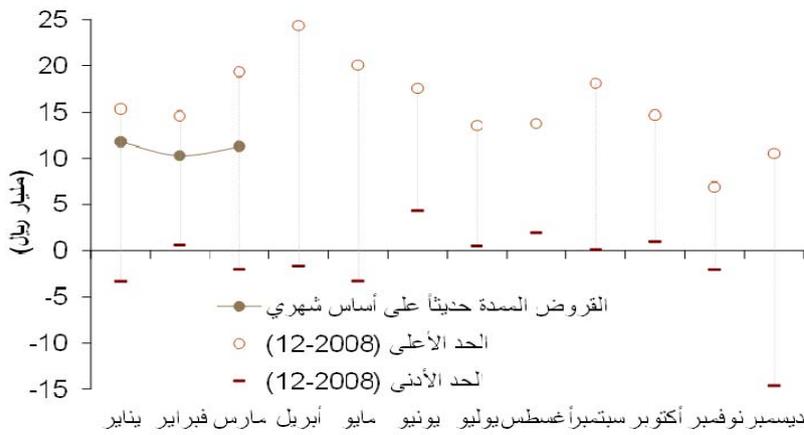
بقي النمو السنوي للقروض المصرفية إلى القطاع الخاص في مسار هابط بسبب المقارنة بمستويات سابقة مرتفعة، في حين شهد النمو الشهري تحسناً في مارس. استحوذ قطاعا الصناعة والتجارة على أكبر نصيب من القروض المصرفية الجديدة حتى المرحلة الحالية من العام.

مطالبات البنوك لدى القطاع الخاص



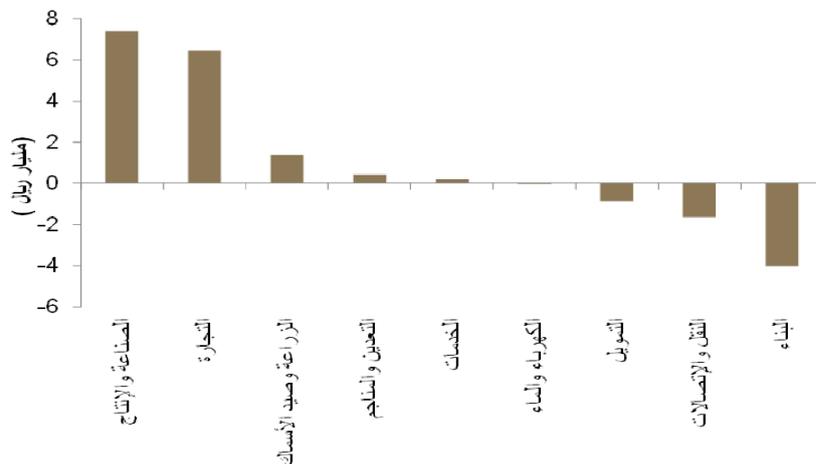
ارتفعت مطالبات البنوك لدى القطاع الخاص بنسبة 1,2 بالمائة على أساس شهري في مارس، ما أدى إلى ارتفاع النمو خلال الربع الأول إلى 3,5 بالمائة. لكن النمو السنوي تباطأ إلى 15,1 بالمائة، نتيجة للمقارنة بمستويات سابقة مرتفعة.

صافي القروض الشهرية الجديدة المصدرة إلى القطاع الخاص



زادت البنوك قروضها إلى القطاع الخاص بنحو 11,3 مليار ريال، مسجلة ارتفاعاً طفيفاً عن المتوسط التاريخي لشهر مارس.

توزيع القروض البنكية الجديدة إلى القطاع الخاص حسب القطاعات (الربع الأول لعام 2013)



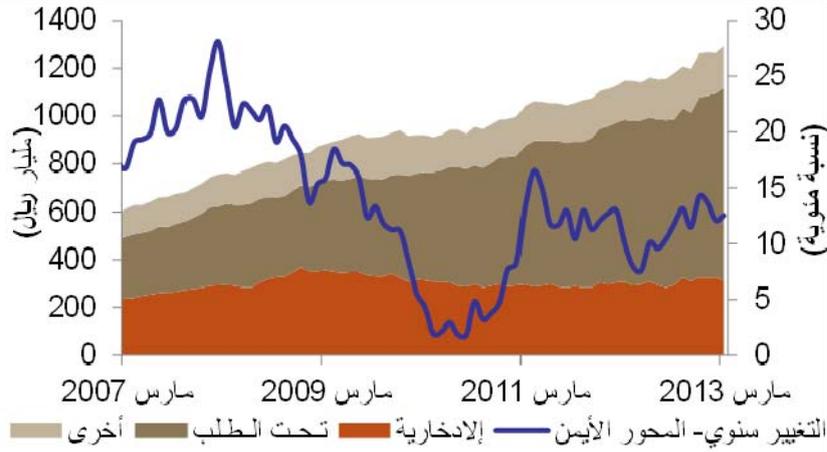
حصل قطاع الصناعة على النصيب الأكبر من القروض المصرفية الجديدة، وتشكل هذه الحصة نحو 22 بالمائة من صافي القروض التي قدمتها البنوك في الربع الأولى.



مؤشرات السيولة لدى البنوك

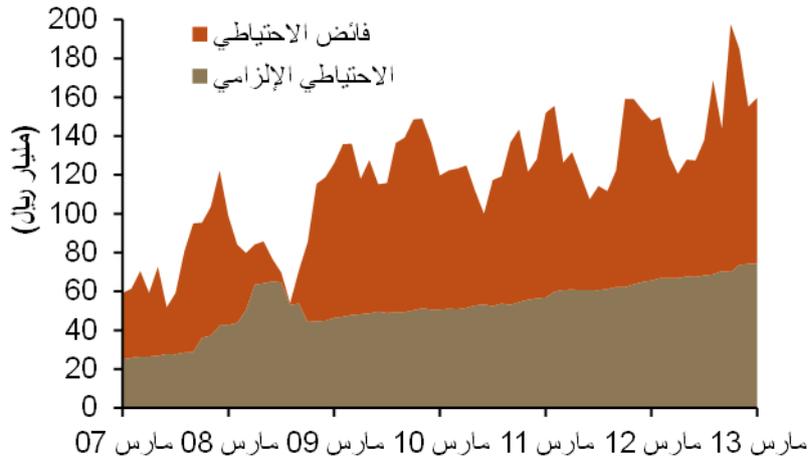
ارتفعت الودائع المصرفية بسبب الزيادة الكبيرة في الودائع تحت الطلب، في حين تناقص حجم الودائع الادخارية. بقي فائض ودائع البنوك لدى "ساما" مرتفعاً جداً، ما يتيح مجالاً أوسع للمزيد من النمو في الإقراض. وفي نفس الوقت، تراجع معدل القروض إلى الودائع بدرجة طفيفة خلال مارس.

الودائع



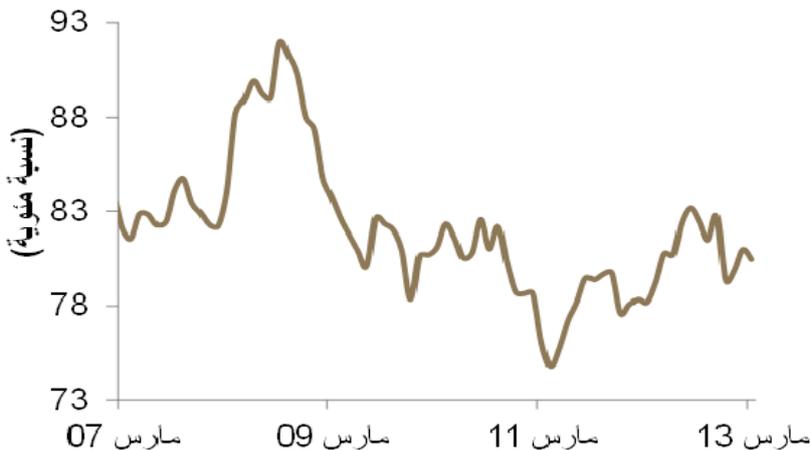
أدت زيادة الودائع تحت الطلب بمبلغ 36 مليار ريال خلال مارس إلى المحافظة على المسار الإيجابي للنمو في الودائع المصرفية ككل. رغم تقلص الودائع الادخارية بحوالي 12,5 مليار ريال.

فائض ودائع البنوك لدى "ساما"



بقيت مستويات السيولة مرتفعة لدى البنوك؛ حيث ظلت الودائع المصرفية لدى "ساما" الفائضة عن الاحتياطي الإلزامي فوق مستوى 80 مليار ريال.

معدل القروض إلى الودائع



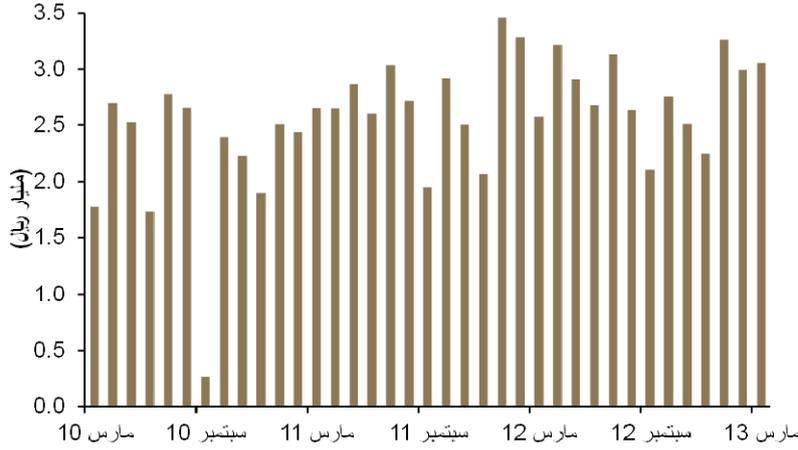
نتيجة لتفوق نمو الودائع على نمو القروض. تراجع معدل القروض إلى الودائع بدرجة طفيفة إلى 80,5 في مارس مقارنة بـ 81 بالمائة في الشهر السابق.



أرباح البنوك

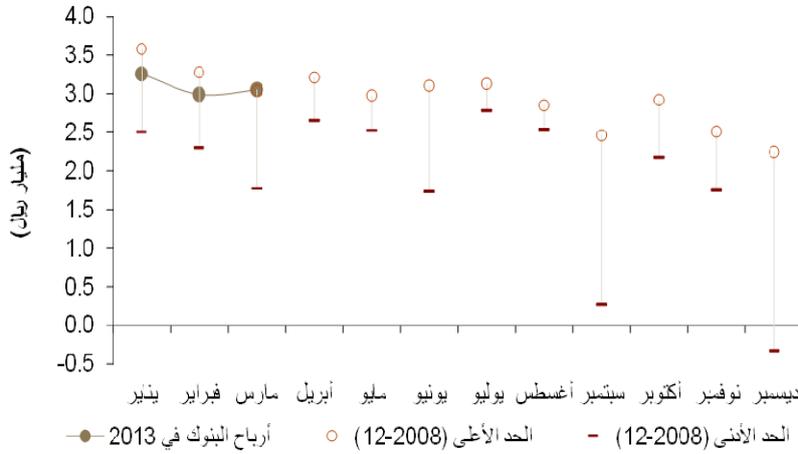
أدت زيادة الإقراض وارتفاع الودائع وانخفاض كلفة التمويل إلى دعم أرباح البنوك. وقد سجلت الأرباح الصافية للبنوك خلال مارس مستوى قياسياً جديداً مقارنة بنفس الفترة من الأعوام الخمس الماضية. وبالنسبة للربع الأول، حققت معظم البنوك المحلية نمواً إيجابياً في الأرباح على أساس المقارنة السنوية.

الأرباح الشهرية للبنوك



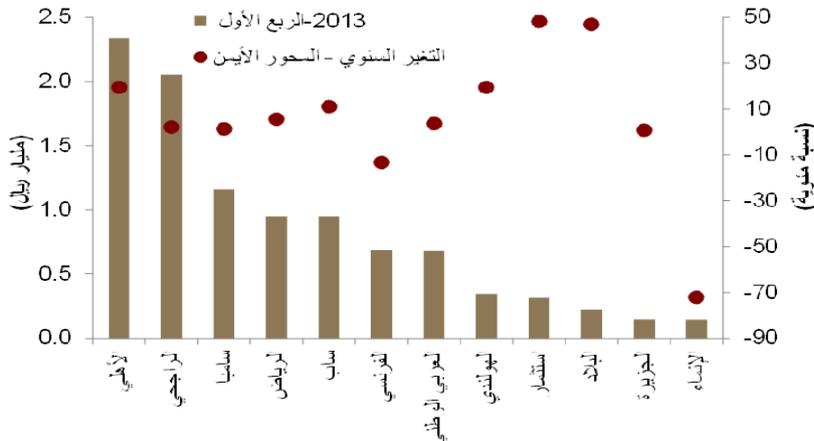
تعززت أرباح البنوك بفضل ارتفاع حجم الإقراض وزيادة الودائع وانخفاض تكلفة التمويل، وقد حافظت هذه الأرباح على معدلات شهرية عند 3 مليار ريال أو أكثر على مدى ثلاث أشهر متتالية.

أعلى وأدنى الأرباح الشهرية للبنوك



حققت أرباح البنوك في مارس أعلى مستوى لها مقارنة بأرباح نفس الشهر في السنوات الخمس الأخيرة.

أرباح البنوك (الربع الأول، 2013)



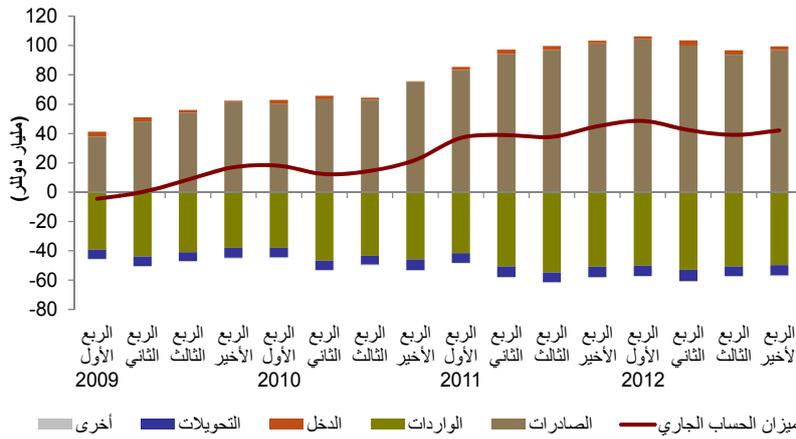
سجلت عشرة من البنوك المحلية الـ 12 ارتفاعاً في أرباحها خلال الربع الأول مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.



ميزان المدفوعات

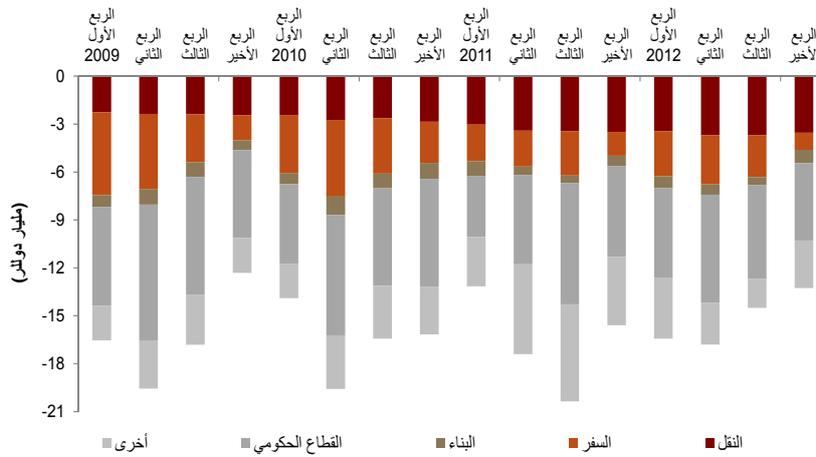
أظهرت البيانات الكاملة لميزان المدفوعات للعام 2012 أن فائض الحساب الجاري بلغ 172 مليار دولار (23,7 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي)، بانخفاض قدره 6,3 مليار دولار عن التقديرات الأولية للميزانية ومرتفعاً عن مستواه في عام 2011 والذي كان عند 158,5 مليار دولار. ويعود هذا الارتفاع إلى زيادة الإيرادات النفطية.

الحساب الجاري



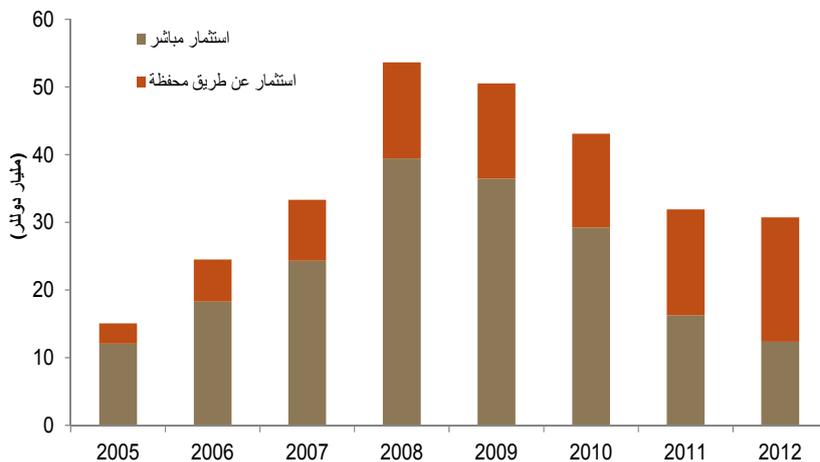
حافظ ميزان الحساب الجاري على مستويات قوية طيلة السنوات القليلة الماضية، بفضل تعاضد إيرادات الصادرات النفطية.

تفاصيل حساب الخدمات



تقلص العجز في حساب الخدمات. وحدث أكبر تغيير في حسابي خدمات الاتصالات والخدمات المالية.

تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة



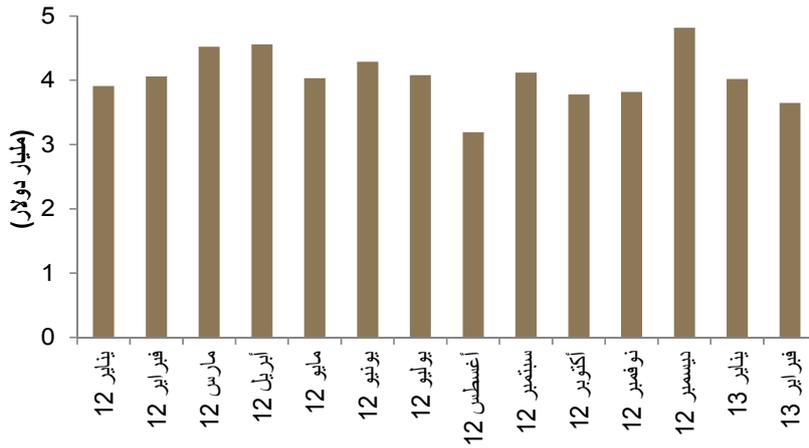
تحسن الدخل من استثمارات المحافظ الأجنبية العام الماضي، لكن تدفق الاستثمارات المباشرة تراجع إلى أدنى مستوى له منذ عام 2005. ويرجع أن تكون الاضطرابات السياسية في بعض بلدان المنطقة قد ساهمت في هذا التراجع.



التجارة الخارجية

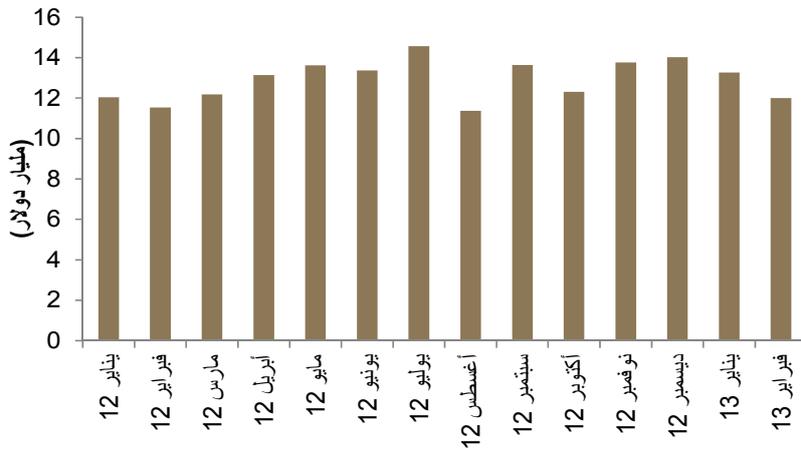
تراجعت الواردات والصادرات غير النفطية على حد سواء في فبراير. لكن خطابات الاعتماد التي تم فتحها لتغطية الواردات قفزت إلى مستوى قياسي في مارس، وخاصة بالنسبة لواردات الأغذية والملابس والسيارات، ما يعكس التوقعات بطلب محلي قوي.

الصادرات غير النفطية



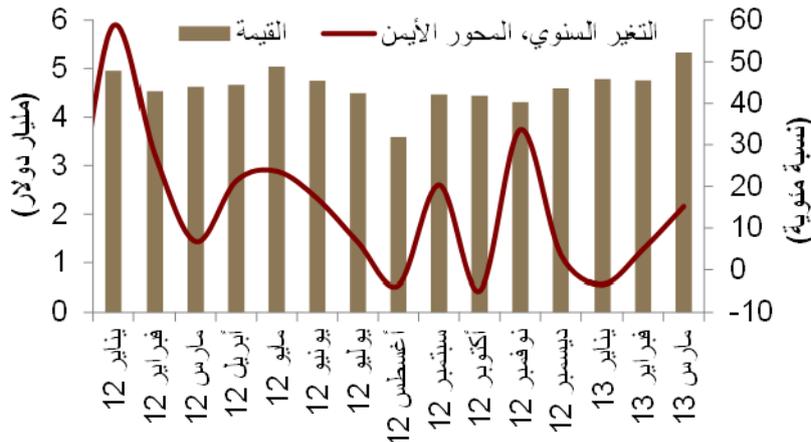
تراجعت الصادرات غير النفطية خلال فبراير وذلك للمرة الثالثة على التوالي. ويعود معظم التراجع إلى انخفاض إيرادات صادرات البتروكيماويات التي انكمشت بنسبة 25 بالمائة على أساس المقارنة السنوية.

الواردات



أيضاً تراجعت الواردات في فبراير إلى 12 مليار دولار، لتسجل أدنى مستوى لها منذ أغسطس الماضي.

خطابات الاعتماد الجديدة التي تم فتحها لدى البنوك التجارية لتغطية الواردات



قفزت خطابات الاعتماد التي تم فتحها لتغطية الواردات إلى مستوى قياسي في مارس، ما يرجح احتمال ارتفاع الواردات خلال الشهر القادم.

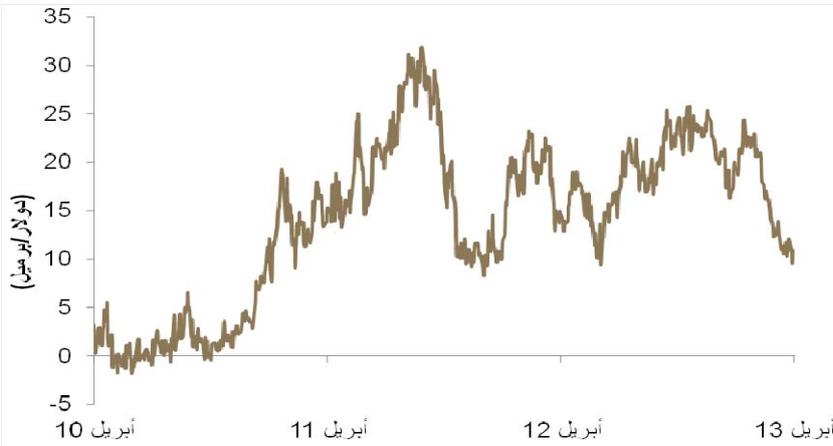


أسعار النفط

ظل خام برنت يتراجع بصورة مستمرة منذ تسجيله أعلى مستوى له خلال عام 2013 في مطلع فبراير. وقد ساهمت البيانات الاقتصادية المخيبة للآمال من الصين وألمانيا والولايات المتحدة في هذا المسار التنافسي، فضلاً عن زيادة حجم المعروض من النفط في الأسواق وارتفاع المخزونات الأمريكية.

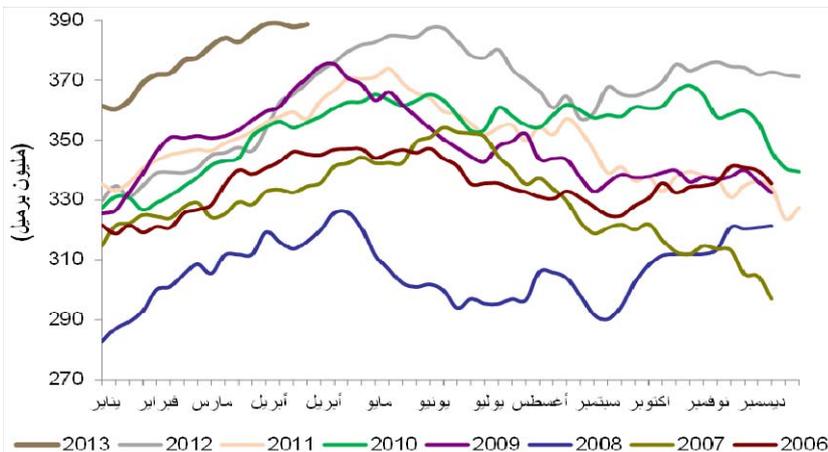


تراجعت أسعار خام برنت بنسبة 5,8 بالمائة في أبريل وبنحو 13,7 بالمائة منذ مطلع فبراير.



نتيجة لتراجع خام برنت بمعدل أسرع نسبياً من خام غرب تكساس، انخفض فرق السعر بينهما إلى ما دون 10 دولارات للبرميل في نهاية أبريل وذلك للمرة الأولى منذ يونيو العام الماضي.

مخزونات الخام في الولايات المتحدة



زاد حجم المعروض من النفط في الأسواق، صاحبه ارتفاع سريع في حجم مخزونات الخام في الولايات المتحدة.



أسعار الصرف

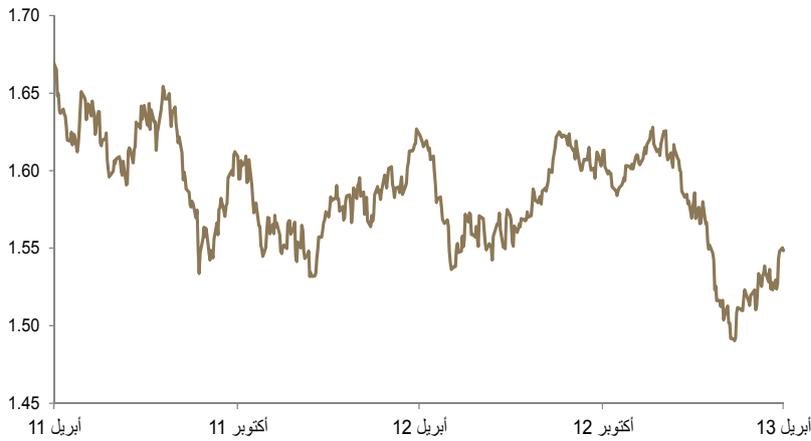
تراجع الدولار مقابل كل من اليورو والجنيه الاسترليني بسبب ضعف بيانات نمو الاقتصاد الأمريكي بأكثر مما كان متوقعاً. وقد ارتفعت قيمة الجنيه الاسترليني بفضل بيانات النمو في المملكة المتحدة التي جاءت أفضل مما كان متوقعاً، بينما تعززت قيمة الأول رغم التوقعات بتبني البنك المركزي الأوروبي سياسة التيسير النقدي.

اليورو مقابل الدولار الأمريكي



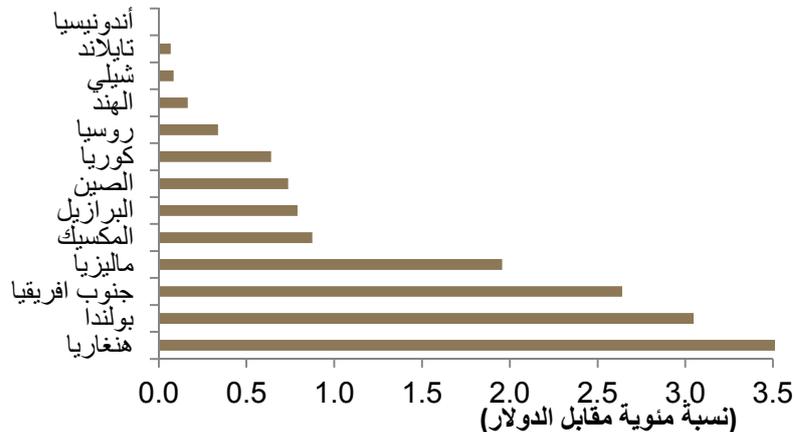
ارتفع اليورو بنسبة 2,2 بالمائة مقابل الدولار في أبريل، نتيجة للضغط الذي تعرض له الدولار بسبب بيانات النمو في الولايات المتحدة التي جاءت أضعف مما كان متوقعاً.

الدولار الأمريكي مقابل الجنيه الاسترليني



ارتفعت قيمة الجنيه الاسترليني مقابل الدولار، بفضل نمو اقتصاد المملكة المتحدة خلال الربع الأول بأفضل مما كان متوقعاً.

ارتفاع قيمة عملات الأسواق الناشئة في أبريل



تعززت قيمة عملات بعض الأسواق الناشئة جراء سياسة التيسير النقدي التي اتخذتها البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة.



سوق الأسهم

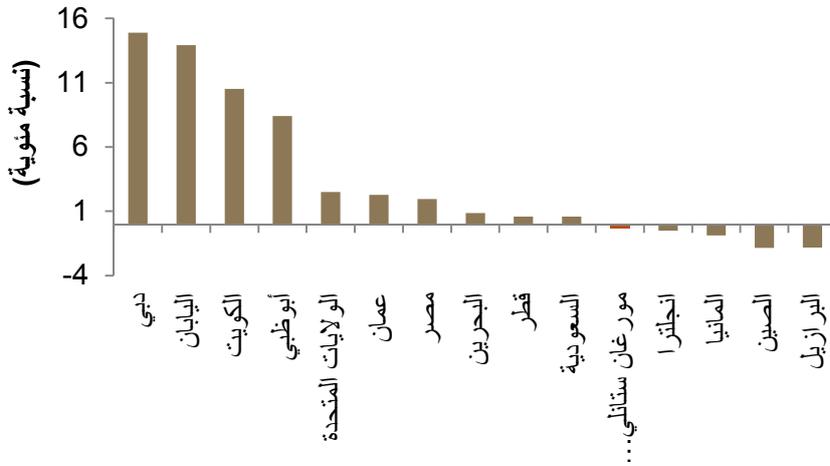
حافظ مؤشر "تاسي" على مسار أفقي خلال أبريل، حيث شكلت المخاوف بشأن نمو الاقتصاد العالمي ضغطاً على أسعار السلع بما فيها النفط. كذلك، لعبت بعض نتائج الربع الأول المخيبة للأمال دوراً في هذا المسار الأفقي، ما أدى إلى جعل أداء "تاسي" خلال أبريل يأتي دون معظم أسواق المنطقة.

مؤشر "تاسي"



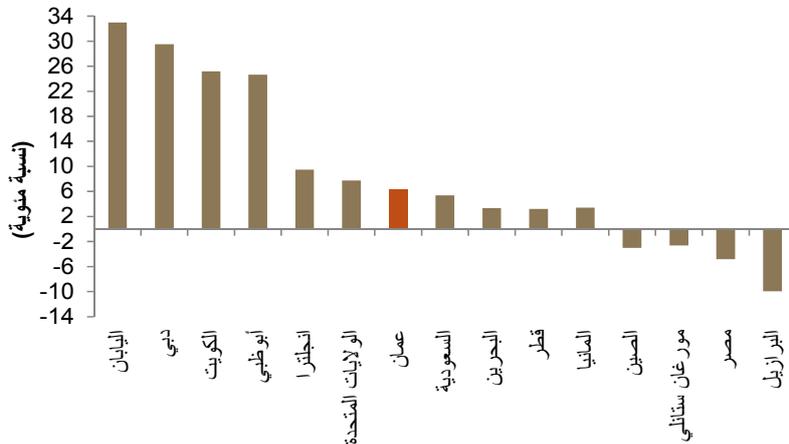
ظل "تاسي" يتداول في نطاق ضيق خلال أبريل، وسجل ارتفاعاً طفيفاً نسبته 0,6 بالمائة.

مقارنة أداء "تاسي" بأسواق الأسهم العالمية (أداء أبريل)



جاء أداء "تاسي" دون معظم الأسواق في المنطقة خلال أبريل...

مقارنة أداء "تاسي" بأسواق الأسهم العالمية (الأداء منذ بداية العام وحتى تاريخه)



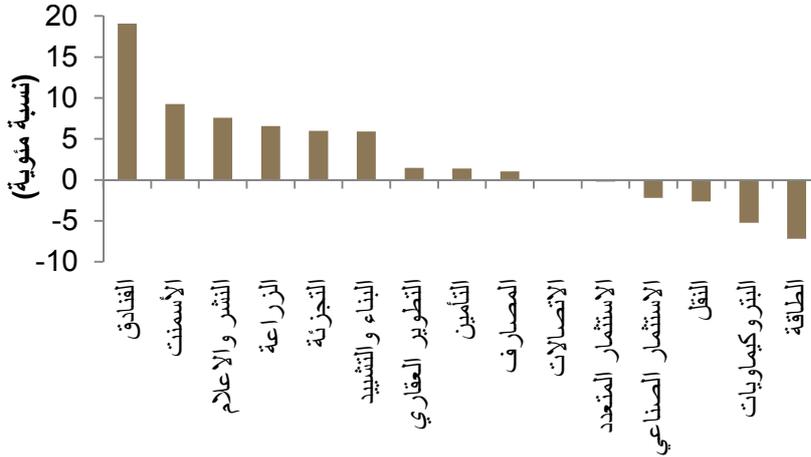
..لكن هناك تحسن طفيف في الأداء مقارنة بالأسواق الناشئة الأخرى في حال نظرنا إلى الأداء خلال الفترة منذ بداية العام وحتى تاريخه.



الأداء حسب القطاعات

ارتفعت تسعة من قطاعات السوق الـ 15 خلال أبريل، وسجل قطاع الفنادق نمواً برقم من خانتين يعود في معظمه إلى التداول بغرض المضاربة. وجاءت القطاعات الأكثر انكشافاً أمام حالة عدم اليقين التي تسود المنطقة والعالم ضمن المجموعة الأضعف أداءً.

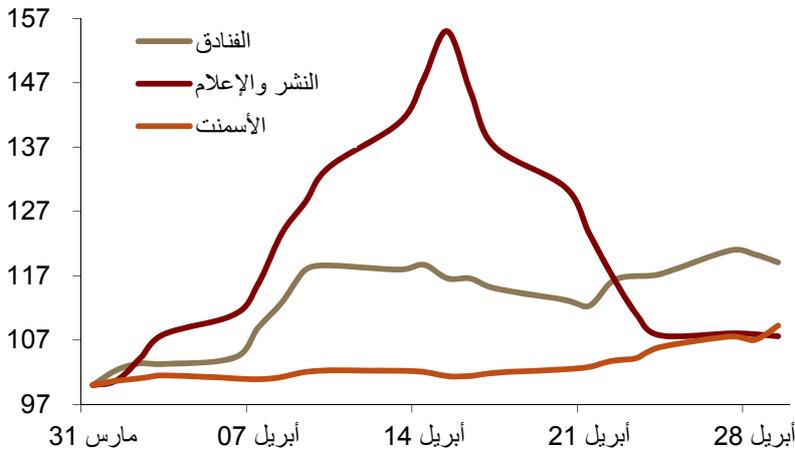
أداء القطاعات في مؤشر "تاسي"



سجلت 9 قطاعات ارتفاعاً في أبريل، وحقق قطاع الفنادق والسياحة نمواً برقم من خانتين.

أفضل القطاعات أداءً

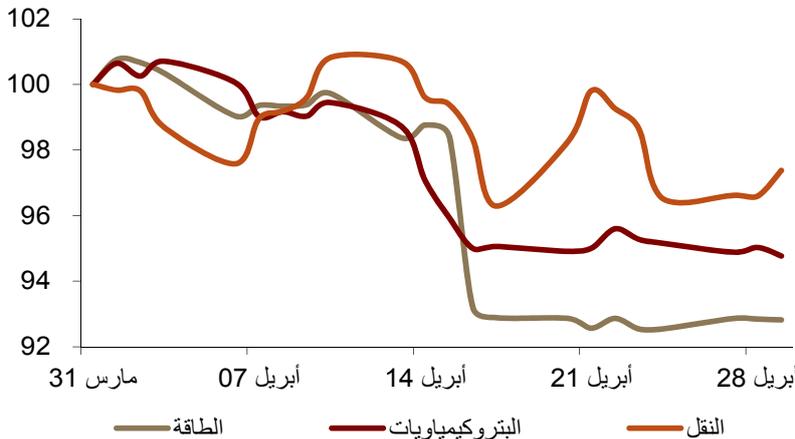
(المؤشر معدل بحيث يساوي 100 نقطة في 31 مارس 2013)



استفاد قطاع الأسمت من الخطوات الحكومية الأخيرة بشأن برامج الإسكان وكذلك من الأرباح الجيدة التي حققتها شركات القطاع خلال الربع الأول. عكس الارتفاع القوي بسبب المضاربة الذي حققه قطاع النشر في النصف الأول من أبريل اتجاهه خلال الأسبوعين الأخيرين.

أضعف القطاعات أداءً

(المؤشر معدل بحيث يساوي 100 نقطة في 31 مارس 2013)



سجلت القطاعات الأكثر تعرضاً لحالة عدم اليقين التي تسود المنطقة والعالم أداءً ضعيفاً. كذلك، لعبت نتائج الربع الأول التي جاءت أضعف مما كان متوقعاً بالنسبة للبتر وكيمياويات دوراً في تراجع أداء القطاع.



البيانات الأساسية

2014 توقعات	2013 توقعات	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	
الناتج الإجمالي الاسمي									
2,905	2,819	2,727	2,511	1,976	1,641	2,075	1,676	1,552	(مليار ريال سعودي)
774.6	751.6	727.3	669.5	526.8	437.7	553.3	447.0	413.9	(مليار دولار أمريكي)
3.1	3.3	8.6	27.1	20.4	-20.9	23.8	8.0	12.9	(معدل التغير السنوي)
الناتج الإجمالي الفعلي									
(معدل التغير السنوي)									
-1.4	-1.5	5.5	10.4	0.9	-7.8	4.2	-3.6	-0.8	القطاع النفطي
5.0	6.3	7.5	7.8	5.6	2.7	4.6	5.5	6.1	القطاع الخاص غير النفطي
4.0	4.3	6.2	8.7	6.5	5.2	3.7	3.0	3.1	القطاع الحكومي
3.6	4.2	6.8	8.5	4.8	0.1	4.2	2.0	3.2	معدل التغير الكلي
المؤشرات النفطية (متوسط)									
100.2	104.0	112.0	111.1	79.6	61.9	97.6	72.7	65.4	خام برنت (دولار/برميل)
96.2	99.4	106.1	103.8	77.5	60.4	94.0	67.2	59.2	سلة الخام السعودي (دولار/برميل)
9.4	9.6	9.8	9.3	8.2	8.2	9.2	8.8	9.2	الإنتاج (مليون برميل/يوم)
مؤشرات الميزانية العامة									
(مليار ريال سعودي)									
983	1,048	1,239	1,118	742	510	1,101	643	674	إيرادات الدولة
858	870	853	827	654	596	520	466	393	منصرفات الدولة
125	177	386	291	88	-87	581	177	280	الفائض/العجز المالي
4.3	6.3	14.2	11.6	4.4	-5.3	28.0	10.5	18.1	(كنسبة من الناتج الإجمالي)
85	90	99	136	168	225	235	267	365	الدين العام المحلي
2.9	3.2	3.6	5.4	8.5	13.7	11.3	15.9	23.5	(كنسبة من الناتج الإجمالي)
المؤشرات النقدية (متوسط)									
3.6	4.0	2.9	3.7	3.8	4.1	6.1	5.0	1.9	التضخم (معدل التغير السنوي)
2.00	2.00	2.00	2.00	2.00	2.00	2.50	5.50	5.20	سعر الإقراض الأساسي لمؤسسة النقد (نسبة مئوية سنوية)
مؤشرات التجارة الخارجية									
(مليار ريال سعودي)									
987.9	1,047.6	1,261.8	1,191.1	807.2	611.5	1,053.9	769.9	705.8	عائد صادرات النفط
1,157.4	1,209.4	1,417.3	1,367.1	941.3	720.7	1,175.1	874.0	790.7	عائد الصادرات الإجمالي
569.1	518.1	488.6	446.3	362.5	323.9	377.4	305.6	236.4	الواردات
588.3	691.3	928.7	920.8	578.8	396.8	797.7	568.4	554.4	الميزان التجاري
262.7	381.1	645.6	594.5	250.3	78.6	496.2	350.0	371.0	ميزان الحساب الجاري
9.0	13.5	23.7	23.7	12.7	4.8	23.9	20.9	23.9	(كنسبة من الناتج الإجمالي)
2,752.9	2,620.8	2,463.3	2,029.1	1,669.3	1,537.9	1,660.0	1,146.1	846.8	الاحتياطي الرسمي من الموجودات الأجنبية
المؤشرات الاجتماعية والسكانية									
31.1	30.2	29.3	28.4	27.6	26.7	25.8	24.9	24.1	تعداد السكان (مليون نسمة)
9.5	10.0	12.1	12.4	10.2	10.5	10.0	11.2	12.0	معدل البطالة (ذكور، فوق سن 15 ، نسبة مئوية)
24,916	24,926	24,859	23,594	19,113	16,417	21,458	17,921	17,157	متوسط دخل الفرد

المصدر: توقعات جدوى للعامين 2013 و 2014. مؤسسة النقد العربي السعودي لأرقام الناتج القومي والمؤشرات النقدية ومؤشرات التجارة الخارجية. وزارة المالية ومؤشرات الميزانية. مصلحة الإحصاءات العامة وتقديرات جدوى لأرقام النفط والمؤشرات الاجتماعية والسكانية.



إخلاء المسؤولية

ما لم يشر بخلاف ذلك، لا يسمح إطلاقاً بنسخ أي من المعلومات الواردة في هذه النشرة جزئياً أو كلياً دون الحصول على إذن تحريري مسبق ومحدد من شركة جدوى للإستثمار.

البيانات المالية الواردة في هذا التقرير تم الحصول عليها من شركة رويترز وشركة بلومبيرغ وشركة تداول ومن مصادر محلية أخرى، ما لم تتم الإشارة لخلاف ذلك.

لقد بذلت شركة جدوى للإستثمار جهداً كبيراً للتحقق من أن محتويات هذه الوثيقة تتسم بالدقة في كافة الأوقات. حيث لا تقدم جدوى أية ضمانات أو إدعاءات أو تعهدات صراحة كانت أم ضمناً، كما أنها لا تتحمل أية مساءلة قانونية مباشرة كانت أم غير مباشرة أو أي مسؤولية عن دقة أو إكمال أو منفعة أي من المعلومات التي تحتويها هذه النشرة. لا تهدف هذه النشرة إلى إستخدامها أو التعامل معها بصفة أنها تقدم توصية أو خيار أو مشورة لإتخاذ أي إجراء/إجراءات في المستقبل.